منه . اما المساعدات الاميركية الخاصة التي ستحصل عليها خلال السنوات الثلاث المقبلة فستخصص بكاملها لبناء المطارات العسكرية في النقب .

ان المزيد من القروض بالعملة الصعبة سيزيد بالطبع من ديون اسرائيل الخارجية ، التي وصلت حتى الآن الى حد ان معظم احتياطي العملة الصعبة يصرف في تسديد المبالغ المستحقة منها سنويا . « ففي مقابل احتياطي قيمته ٢,٢ مليار دولار في أواخر سنة ١٩٧٨ ، بلغت الديون الخارجية في تلك الفترة اضافة الى الفوائد المترتبة عليها ، (وهذه ينبغي تسديدها خلال سنة واحدة) ٢,٠٤ مليار دولار بحسب احصاءات بنك اسرائيل »[٦] . وتشير هذه الاحصاءات ايضا الى انه في مقابل ارتفاع احتياطي العملة الصعبة من ١,٣٦ مليار دولار في نهاية سنة ١٩٧٧ الى ٢,٢ مليار دولار في نهاية ١٩٧٨ ، أي بزيادة ٨٤٠ مليون دولار ، ارتفع مجمل الديون الخارجية من ١٠,٧ مليارات دولار الى ١٢,٣ مليار دولار في الفترة نفسها ، وهذا يعني ان الارتفاع في الديون بلغ ضعف مجمل الاحتياطي[٧] .

واضافة الى الديون الخارجية ثمة ديون داخلية مستحقة للاسرائيليين ، توازي الديون الخارجية ، الا انها ديون بالعملة المحلية . وتبلغ قيمة الديون الخارجية والداخلية ، معا ، نحو ٧٠٠ مليار ليرة اسرائيلية[٨] : نصفها بالعملة الصعبة كما ذكرنا سابقا .

ان الاستنتاج الذي يمكن استخلاصه من الارقام السابقة ، المتعلقة بالديون والعجز التجاري المتزايد ، هو ان الاسرائيليين ودولة اسرائيل « يعيشون وضعا يفوق طاقتهم ،وانهم يطمحون الى تحسين مستوى معيشتهم» على حد تعبير الخبير الاقتصادي الدكتور يوحنان بدر[٩] — على حساب زيادة الديون الخارجية ، والمساعدات الاميركية ، والجبايات ، والتبرعات . وقد انعكس هذا الأمر على الوجه الآخر من الأزمة الاقتصادية التي تفاقمت حاليا الى درجة لم تكن متوقعة من قبل ، سواء على الصعيد الرسمي أو الصعيد الشعبي : نعني بذلك مشكلة التضخم المالي .

مشكلة التضخم وتاثيراتها على الاقتصاد الاسرائيلي

ان مشكلة التضخم المالي المتسارع ، التي يعانيها الاقتصاد الاسرائيلي حاليا ، ليست جديدة . فهي قائمة منذ مطلع السبعينات — كما ذكرنا سابقا — وقد اشتدت بعد حرب ١٩٧٣ ، حيث تراوحت معدلاتها بين ٣٠ — ٥٠٪ سنويا . فمثلا وصل معدل التضخم المالي في سنة ١٩٧٦ الى ٣٦٪ ؛ وفي سنة ١٩٧٧ الى ٤٢٪ ؛ ووصل سنة ١٩٧٨ الى ٤٨٪ . ان ما هو جديد في هذه الظاهرة هو الانتقال في سنة ١٩٧٩ الى معدلات سريعة من التضخم شهريا بلغت في النصف الأول من هذه السنة ٢٢,٨٪ ، ويتوقع ان تصل في نهايتها الى ١٠٠٪[١٠] . ولادراك مدى خطورة هذه الظاهرة بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي ، في ظل السياسة الراهنة ، يكفي ان نذكر ان مجمل ارتفاعات الاسعار خلال سنتين من حكم ليكود — أي حتى شهر حزيران (يونيو) الماضي — قد وصل الى نسبة ١٥٦٪ ، ويتوقع ان ترتفع هذه النسبة خلال الفترة المقبلة ارتفاعا كبيرا نظرا للفوضى شبه الكاملة في قطاعي الاسعار والاجور .

لقد خالف هذا الارتفاع في معدلات التضخم جميع التوقعات التي اعلنها المسؤولون الاقتصاديون في اسرائيل ، خلال السنتين الماضيتين ، تلك التوقعات التي رات ان السياسة الجديدة ستؤدي الى « كبح سرعة التضخم المالي بنسبة ١٥٪ سنويا بهدف الوصول الى نسبة غلاء لا تتجاوز ١٠٪ سنويا » ، كما جاء في برنامج ليكود الانتخابي[١١] . والغريب ان تصريحات المسؤولين ، لا سيما وزير المال سيمحا ارليخ ، كانت بعيدة كل البعد عن الواقع حتى بعد مرور سنتين من توليهم الحكم . « فحتى في ذروة التطورات الاقتصادية السلبية كان وزير المال لا يزال يتنبأ في ٢٢ اذار (مارس) ١٩٧٨ ... بالا تتجاوز نسبة الغلاء ، على امتداد السنة المالية ، ٢٥٪ (عمليا بلغت النسبة في سنة ١٩٧٨ ، ٤٨٪) ... وفي ٢٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٨ اعلن وزير المال ان معدل التضخم سيصل الى ٢٧٪ في سنة ١٩٧٩ . وان الحكومة ستنجح خلال اربع سنوات في خفض سرعة التضخم ، بحيث لا تتجاوز ال ١٥٪ سنويا »[١٢] .

ان الاختلاف بين توقعات الوزير ، وبين الارقام والوقائع الفعلية ، يبدو بعيداً الى درجة يمكن الاستنتاج معها